قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٥

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى

جمهورية مصر العربية واليابان الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠

بشأن المنحة المقدمة من الحكومة اليابانية إلى حكومة جمهورية مصر العربية

وذلك للمساهمة في مشروع زيادة إنتاج القمح فى محافظتى بني سويف والفيوم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠ بشأن المنحة المقدمة من الحكومة اليابانية إلى حكومة جمهورية مصر العربية وقيمتها أربعمائة مليون ين يابانى ، وذلك للمساهمة فى مشروع زيادة إنتاج القمح فى محافظتى بنى سويف والفيوم ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق أول يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

القاهرة فى ٣٠ مارس ٢٠٠٤

صاحب السعادة

السيد / كونيميكو ماكيتا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت خطاب سعادتكم المؤرخ اليوم والذى ينص على ما يلى :

" أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية من خلال مشروع زيادة إنتاج القمح فى محافظتى بنى سويف والفيوم بواسطة وزارة الزراعة ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها أربعمائة مليون ين (٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى : بـ " المنحة ") .

٢ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدتها المتراكمة على الوجه الصحيح فقط للأغراض التالية :

(أ) شراء منتج أو أكثر من المنتجات المنصوص عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

(ب) توريد الخدمات اللازمة لنقل المنتجات المشتراة والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، لموانىء فى جمهورية مصر العربية ، و

(جـ) تعيين وكيل مستقل ومختص لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) المشار إليهما أعلاه على التوالى بصورة فعالة وسلسة وعلى الوجه الصحيح ، وكذلك المساعدات الأخرى اللازمة لحكومة جمهورية مصر العربية .

(٢) المنتجات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (أ) المشار إليها أعلاه سوف تكون المنتجة فى دول المنشأ المصرح بها والتى يتفق عليها بين السلطات المختصة بين الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادى بالين اليابانى لدى أحد البنوك فى اليابان باسم حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليه فيما بعد بـ " الحساب ") بعد دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ وتخطر حكومة اليابان كتابة بإتمام إجراءات فتح الحساب خلال سبعة أيام بعد تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ .

(٢) أغراض الحساب هى كالآتى :

(أ) تلقى مدفوعات بالين اليابانى بواسطة الحكومة اليابانية والمشار إليها فى الفقرة (٤) ؛

(ب) أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات وتعيين الوكيل المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ؛ و

(جـ) إعادة القيمة المتبقية فى الحساب لحكومة اليابان إذا لزم الأمر وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٥) .

٤ - تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى بالقيمة المشار إليها فى الفقرة ١ فى الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقى الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ و ٣١ مارس ٢٠٠٦ ، ويمكن مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٥ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة خلال فترة اثنى عشر شهرا بعد تاريخ تنفيذ المنحة ، وإعادة القيمة المتبقية فى الحساب بعد تلك الفترة لحكومة اليابان ، إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٢) إعفاء المنتجات والخدمات المشتراة فى نطاق المنحة وفائدتها المتراكمة والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) ، من كافة الضرائب الجمركية ، الضرائب الداخلية والرسوم المالية الأخرى التى تفرض فى جمهورية مصر العربية .

(٣) ضمان ألا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة وفوائدها المتراكمة من جمهورية مصر العربية ، وأن تساهم بفاعلية فى زيادة الإنتاج الغذائى بجمهورية مصر العربية ، وأخيرا أن تؤدى إلى إرساء الاستقرار والتنمية لاقتصاد جمهورية مصر العربية ؛

(٤) تقديم تقرير كتابى من خلال الوكيل المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) (ج) من الفقرة ٢ لحكومة اليابان معدا وفقا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التى تتم على الحساب مرفقا به نسخ من العقود ، والفواتير ، والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم سحب المنحة بالكامل وفوائدها المتراكمة وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٣) ، أو عند انتهاء فترة استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة وفقا لأحكام (١) أعلاه ، أو فى حالة طلب حكومة اليابان لذلك ؛ و

(٥) تحمل كل النفقات اللازمة لتنفيذ المشروع غير التى يتم تغطيتها من خلال المنحة وفوائدها المتراكمة .

٦ - (١) تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن يتم إيداع مبلغ بالعملة المصرية يعادل على الأقل نصف المسحوبات بالين اليابانى والتى تم دفعها من أجل شراء المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) (أ) من الفقرة رقم (٢) ، وذلك فى حساب بالعملة المصرية يتم فتحه باسمها فى البنك المركزى المصرى ، ويتم الإيداع خلال أربع سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٢) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية العملة المودعة فى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى تتضمن ضمن غيرها زيادة الإنتاج الغذائى بين المزارعين الفقراء فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المختصة فى الحكومتين فيما بينها بشأن تفاصيل استخدام العملة المودعة ، وذلك قبل الاستخدام ، إلا إذا تم الاتفاق فيما بينهم على خلاف ذلك .

٧ - تتفق السلطات المختصة فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الاجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٨ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

كما أتشرف بأن أقترح أن يعتبر هذا الخطاب ، وخطاب سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيدا للترتيبات السابقة ، اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيدإتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ، لكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى " .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد يعتبران اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ، ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى " .

وإننى لانتهز هذه الفرصة لأقدم لسيادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٣٠ مارس ٢٠٠٥

صاحبة السعادة

السيدة / فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية من خلال مشروع زيادة إنتاج القمح فى محافظتى بنى سويف والفيوم بواسطة وزارة الزراعة ، تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها أربعمائة مليون ين (٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة ") .

٢ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدتها المتراكمة على الوجه الصحيح فقط للأغراض التالية :

(أ) شراء أى منتج أو أكثر من المنتجات المنصوص عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين ؛

(ب) توريد الخدمات اللازمة لنقل المنتجات المشتراة والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، لموانىء فى جمهورية مصر العربية ، و

(جـ) تعيين وكيل مستقل ومختص لشراء المنتجات والخدمات المشار إليهما فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) المشار إليهما أعلاه على التوالى بصورة فعالة وسلسة وعلى الوجه الصحيح ، وكذلك المساعدات الأخرى اللازمة لحكومة جمهورية مصر العربية .

(٢) المنتجات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (أ) المشار إليها أعلاه سوف تكون المنتجة فى دول المنشأ المصرح بها والتى يتفق عليها بين السلطات المختصة بين الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادى بالين اليابانى لدى أحد البنوك فى اليابان باسم حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليه فيما بعد بـ " الحساب ") بعد دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ وتخطر حكومة اليابان كتابة بإتمام إجراءات فتح الحساب خلال سبعة أيام بعد تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ .

(٢) أغراض الحساب هى كالآتى :

(أ) تلقى مدفوعات بالين اليابانى بواسطة الحكومة اليابانية والمشار إليها فى الفقرة (٤) ؛

(ب) أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات وتعيين الوكيل المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ؛ و

(جـ) إعادة القيمة المتبقية فى الحساب لحكومة اليابان إذا لزم الأمر وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٥) .

٤ - تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى بالقيمة المشار إليها فى الفقرة (١) فى الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقى الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ و ٣١ مارس ٢٠٠٦ ، ويمكن مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٥ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة خلال فترة اثنى عشر شهرا بعد تاريخ تنفيذ المنحة ، وإعادة القيمة المتبقية فى الحساب بعد تلك الفترة لحكومة اليابان ، إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٢) إعفاء المنتجات والخدمات المشتراة فى نطاق المنحة وفائدتها المتراكمة والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) ، من كافة الضرائب الجمركية ، الضرائب الداخلية والرسوم المالية الأخرى التى تفرض فى جمهورية مصر العربية .

(٣) ضمان ألا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة وفوائدها المتراكمة من جمهورية مصر العربية ، وأن تساهم بفاعلية فى زيادة الإنتاج الغذائى بجمهورية مصر العربية ، وأخيرا أن تؤدى إلى إرساء الاستقرار والتنمية لاقتصاد جمهورية مصر العربية ؛

(٤) تقديم تقرير كتابى من خلال الوكيل المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) (ج) من الفقرة (٢) لحكومة اليابان معدا وفقا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التى تتم على الحساب مرفقا به نسخ من العقود ، والفواتير ، والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم سحب المنحة بالكامل وفوائدها المتراكمة وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣ ، أو عند انتهاء فترة استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة وفقا لأحكام (١) أعلاه ، فى حالة طلب حكومة اليابان لذلك ؛ و

(٥) تحمل كل النفقات اللازمة لتنفيذ المشروع غير التى يتم تغطيتها من خلال المنحة وفوائدها المتراكمة .

٦ - (١) يجب أن تضمن حكومة جمهورية مصر العربية إيداع مبلغ بالعملة المصرية يعادل على الأقل نصف المسحوبات بالين اليابانى والتى تم دفعها من أجل شراء المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) (أ) من الفقرة رقم ٢ ، وذلك فى حساب بالعملة المصرية يتم فتحه باسمها فى البنك المركزى المصرى ، ويتم الإيداع خلال أربع سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٢) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية العملة المودعة فى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى تتضمن ضمن غيرها زيادة الإنتاج الغذائى بين المزارعين الفقراء فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المختصة فى الحكومتين فيما بينها بشأن تفاصيل استخدام العملة المودعة ، وذلك قبل الاستخدام ، إلا إذا تم الاتفاق فيما بينهم على خلاف ذلك .

٧ - تتفق السلطات المختصة فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الاجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٨ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

كما أتشرف بأن أقترح أن يعتبر هذا الخطاب ، وخطاب سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيدا للترتيبات السابقة ، اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ، ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى " .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسيادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

كونيهيكو ماكيتا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية